



إن تلقيف اللاجئين حول ضرورة التباعد الاجتماعي والطلب منهم البقاء في المنازل في حين يعجزون عن دفع إيجاراتها أو توفير الطعام لعائلاتهم لن يحقق الفائدة المرجوة. كذلك فمع تأمين سبل العيش الضرورية فإن عمليات التلقيف والتوعية بحد ذاتها والتي لا تترافق مع تقديم مواد عينية للوقاية وتوفير المياه النظيفة والصرف الصحي الفعال لن يحقق الفائدة المرجوة منه أيضاً.

في نفس المرحلة ، فإنه من الضروري معالجة عواقب الإغلاق وحظر التجول بشكل مباشر ، وأهمها:

- **العنف القائم على النوع الاجتماعي:** يعتبر العنف الأسري على مستوى الأسرة مشكلة مزمنة ومن المتوقع أن يتفاقم. يؤثر هذا التحدي على المجتمعات المضيفة واللاجئين على حد سواء ، وبالتالي ، يجب عدم تعليق برامج الحماية وخدمات الدعم النفسي والاجتماعي.
- **حماية الطفل:** غالباً ما يؤدي الإغلاق طويل وحظر التجول إلى التأثير على قدرة مقدمي الرعاية على التأقلم بشكل إيجابي والاستجابة لاحتياجات الأطفال. ونتيجة لذلك ، تنشأ مخاطر كبيرة تهدد حماية الأطفال ورفاههم. وأهمها العنف المنزلي وعمل الأطفال وانفصال الأسرة والانقطاع عن الدراسة.
- **التسرب من التعليم:** بينما تعمل وزارات التعليم على توفير خدمات التعليم عن بعد للمواطنين ، فإن مجتمعات اللاجئين تعجز في تلقي هذه الخدمات بشكل كافٍ. قد يكون الوضع الحالي فرصة لتطوير برامج التعليم عن بعد للاجئين في بداية العام الدراسي المقبل (2020-2021) ، والتي تعتمد على الوسائط الرقمية وتوفر وصولاً متساوياً للاجئين والمجتمعات المضيفة دون تمييز.

#### الخط الثاني: الاستجابة للمرض في حال انتشاره بين اللاجئين:

مع ملاحظة أن البرامج الصحية الوطنية في الدول المجاورة لسوريا تتعامل مع حالات الإصابة بـ COVID-19 للمقيمين على أراضيهم دون تمييز ، نود أن نذكر أهمية دعم جهود هذه الدول لتوفير الرعاية الصحية المجانية وخدمات الإحالة لجميع اللاجئين المصابين ممن يحتاجون إلى دخول المستشفى.

فيما يتعلق بالعزل الطبي للمرضى الذين لا يحتاجون إلى دخول المستشفى ومخالطتهم ، نوصي بإنشاء مراكز عزل بعيداً عن المخيمات ، وذلك اعترافاً بالصعوبة البالغة في السيطرة على الاختلاط مع اللاجئين غير المصابين في حالة إنشاء مراكز العزل داخل المخيمات أو بالقرب منها.

وأخيراً ، بالنسبة لتجمعات / مخيمات اللاجئين السوريين في لبنان ، نوصي بالتعامل معهم كأفراد. ينبغي أن تقود المفوضية التنسيق مع السلطات ذات الصلة والمجتمع المدني لوضع خطط لكل تجمع / مخيم ، بحيث يؤدي ظهور أول حالة مؤكدة من COVID-19 في الموقع إلى الاستجابة المقترحة التالية:

- 1- غلق كامل للموقع.
- 2- نقل الأشخاص المعرضين من فئات الخطورة العالية (أي الأشخاص في سن 60 وما فوق والذين يعانون من أمراض مزمنة ونقص المناعة) إلى مراكز العزل المنظمة مسبقاً.
- 3- تقديم كافة الخدمات الأساسية للسكان: الصحة ، الغذاء ، الماء ... الخ.

يجب أن تستمر هذه العملية حتى يتم التحكم في انتشار الفيروس في الموقع.

في النهاية ، يكرر منتدى أصوات لأجل المهجرين السوريين دعوته للمفوضية لتيسير إشراك وإدماج المجتمع المدني السوري في آليات التخطيط والاستجابة للاجئين على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية.

إن منتدى أصوات هو تجمع من 36 منظمة غير حكومية سورية تنشط في حماية وتحسين نوعية حياة المهجرين السوريين داخل وخارج سوريا. نحن نعمل داخل سوريا ولبنان وتركيا والأردن والعراق وفرنسا وألمانيا وغيرها لتقديم الخدمات ، وتوثيق الانتهاكات وإنتاج المعلومات والمناصرة لتحسين السياسات والاستجابة لأجل المهجرين من سوريا.

<sup>11</sup> <https://www.unocha.org/sites/unocha/files/Global-Humanitarian-Response-Plan-COVID-19.pdf>

<sup>12</sup> [https://www.icvanetwork.org/system/files/versions/ICVA\\_Localization\\_COVID19.pdf](https://www.icvanetwork.org/system/files/versions/ICVA_Localization_COVID19.pdf)



### التوصيات:

على الرغم من التحديات المتزايدة التي تواجه المنظمات غير الحكومية المحلية ، إلا أنها في الظروف الحالية هي الأكثر قدرة والأكثر ملامة لدعم الجهود المبذولة لمنع عواقب انتشار COVID-19 والاستجابة لها. لدى المنظمات غير الحكومية المحلية طواقم مؤهلة ومستعدة للتحرك في نفس المواقع التي يتواجد فيها الأشخاص المحتاجون. كما أنهم قادرون على تطوير وتنفيذ برامج حساسة للسباق تساهم في تقليل التكاليف الصحية والاقتصادية والاجتماعية للوباء.

وفي هذا الصدد أيضًا ، شددت خطة الاستجابة الإنسانية العالمية لـ COVID19 على الحاجة إلى شركات أقوى وزيادة الدعم للعاملين المحليين في المجال الإنساني والمنظمات غير الحكومية المحلية. علاوة على ذلك ، أوضحت ورقة إكفا " (REINFORCE: Localization in COVID-19 Global Human Response ، REINFORCE ، REINFORCE) " كيف أصبح دعم المنظمات غير الحكومية وتعزيزها حاجة أساسية نتيجة للظروف الحالية.

لكي تتغلب المنظمات غير الحكومية على التحديات المذكورة أعلاه وتساعد البرامج الحكومية المحلية والدولية بكفاءة في الحد من انتشار الوباء وآثاره على المجتمعات ، نوصي (بالإضافة إلى التوصيات العالمية الأخرى لدعم الإجراءات المحلية) بما يلي:

- 1- الجهات المانحة ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية: تخصيص تمويل إضافي للبرامج من أجل:
  - 1) بناء قدرات العاملين في مجال المساعدات الإنسانية على تدابير منع انتقال العدوى وتجنبها عند الاختلاط والتعامل مع المستفيدين ،
  - 2) شراء معدات الوقاية والحماية للعاملين في المجال الإنساني لتمكينهم من تقديم الخدمات بأمان ووفقًا للمعايير الصحية المتفق عليها ،
  - 3) دعم حملات المناصرة الدولية والإقليمية لتسليط الضوء على آثار الوباء على البلدان المضيفة للاجئين والحاجة إلى التضامن العالمي مع اللاجئين لأنهم الأكثر ضعفًا.
  - 4) توفير المرونة في التمويل الحالي المتاح للمنظمات غير الحكومية عن طريق الموافقة على إعادة تخصيص الأموال من المشاريع التي توقفها الوباء للمشاريع الجديدة التي تخدم الاستجابة لـ COVID-19 مثل إعادة تخصيص الأموال لتكاليف تشغيل المدارس لتوفير التعليم عن بعد ، أو إعادة تخصيص الأموال من تكاليف تشغيل مراكز الحماية لرفع مستوى الوعي حول مخاطر الوباء وممارسات الوقاية.

### ثالثًا: لأجل استجابة أفضل لأزمة كوفيد 19 في دول جوار سوريا:

فيما يلي نقدم توصيات عامة لترتيب عملية الاستجابة ، بحيث تتم ضمن خطين:

#### الخط الأول: حث مجتمعات اللاجئين على الالتزام بإجراءات التباعد الاجتماعي والوقاية:

يمكن للمؤسسات المحلية تقديم جهود كبيرة ضمن هذا الخط ، وأن تلعب دورًا محوريًا في حال تلقت الدعم والتمويل المناسب.

نوصي أولاً وضمن الأولوية القصوى أن يتم تغطية الاحتياجات الأساسية للاجئين السوريين وأهمها مصاريف المعيشة الأساسية ودفع إيجارات المنازل والأراضي للمخيمات.

بالتوازي مع ذلك يتوجب القيام بحملات توعية وتنظيف تستهدف مجتمعات اللاجئين والتي يجب أن ترافق مع توزيع لسلل النظافة الشخصية ومواد التعقيم المنزلية بالإضافة لوسائل الوقاية العامة مثل كمامات الوجه.



- **الوقاية من المرض ضعيفة للغاية بسبب:**
  - o عدم كفاية المياه النظيفة ؛
  - o عدم القدرة على شراء مواد التعقيم والنظافة الشخصية بكميات كافية ؛
  - o الازدحام الكبير في السكن وضعف نوعية المعيشة ، وبالتالي ، لا يمكن تطبيق التباعد الاجتماعي بشكل فعال ؛
  - o الحصانة الهشة للمجتمع ، بسبب المدخول الغذائي غير المتوازن بشكل عام نتيجة للفقر والعوز ، ستؤدي إلى انتشار سريع للعدوى.
- من ناحية الرعاية الصحية والعلاج فإن الوضع مقلق جدا بسبب ضعف الخدمات الطبية المخصصة لمجتمعات اللاجئين وغياب التأمين الصحي.
- الانتشار السريع للعدوى المتوقع في حالة وصول الفيروس إلى مخيمات اللاجئين (بسبب ضعف الوقاية) سيؤدي إلى ارتفاع معدلات الوفيات بين مجتمعات اللاجئين (بسبب ضعف الخدمات الطبية).

#### التوصيات:

- إلى حكومات لبنان والأردن وتركيا: نوصي بالانتباه والنظر في قطاع اللاجئين عند تصميم السياسات للتعامل مع أزمة الوباء. سيساعد ذلك على التخفيف من العواقب الوخيمة على قدرة اللاجئين على مواجهة المرض وما ينتج عنه من تدهور التماسك الاجتماعي.
- إلى جميع بلدان اللجوء: استنباط طرق مناسبة وآمنة لاستئناف إجراءات اللجوء وتعويض فترات الانتظار الطويلة.
- للجهات المانحة: زيادة التمويل المخصص لمجتمعات اللاجئين على وجه الخصوص في ضوء عدم تغطية برامج الحكومات المحلية لهذه المجتمعات. وتحويل أموال التنمية إلى البلدان المضيفة المعلقة حاليا لتمويل عمليات الإغاثة الطارئة للاجئين ، مع إعطاء الأولوية الأولى لتعويض أولئك الذين لا يستطيعون الحصول على فرص كسب العيش.
- إلى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين: تعزيز آليات التنسيق والاستجابة من خلال الاستماع وإدراج وجهات نظر وأصوات المجتمع المدني السوري على مختلف مستويات التخطيط وصنع القرار والاستجابة في مجموعات عمل الحلول الدائمة والعودة الوطنية والإقليمية.
- للجميع: إطلاق والمشاركة في حملات المناصرة لتعزيز الاندماج والتقارب بين اللاجئين والمجتمعات المضيفة من خلال إبراز الطبيعة غير التمييزية للإصابة بالفيروس بين البشر وضرورة التضامن لمكافحتها. وتبادل المعلومات والتحديات الشفافة المتعلقة بآثار COVID-19 على النازحين واللاجئين ، بما في ذلك التدابير المتبعة والنتائج.

#### ثانياً: تأثير كوفيد 19 على المؤسسات المحلية:

1. انخفاض حاد في الوصول إلى المحتاجين وضعف القدرة على تقديم الخدمات للأسباب التالية:
  - عدم وجود استثناءات من الحظر وحظر التجول الذي تفرضه حكومات البلدان المضيفة: يؤدي هذا إلى شلل شبه كامل لقدرة العاملين في المنظمات غير الحكومية على الوصول إلى المستفيدين ، سواء لتقييم احتياجاتهم بشكل مباشر أو لتقديم مساعدة منتظمة.
  - زيادة عدد المحتاجين بسبب التأثيرات السلبية العديدة على المجتمع بشكل عام واللاجئين بشكل خاص.
  - تصاعد حدة الاحتياجات ، ومع ذلك لم يتم قياسه في الغالب ، خاصة في قطاعات الصحة والمياه والصرف الصحي وسبل العيش والحماية والتعليم.
  - التغيير في طبيعة الحاجة مقترناً بعدم مرونة التمويل إلى المنظمات غير الحكومية المحلية ، من قبل الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية والمانحين لتعديل البرامج.
  - نقص التمويل والنقص في توافر أدوات الحماية ، مثل الأقنعة والملابس الخاصة ، للعاملين في المنظمات الإنسانية غير الحكومية.
2. قلة فرص التمويل بسبب تشتت الانتباه عن احتياجات اللاجئين وزيادة الحاجة إلى المساعدة المحلية في البلدان المانحة.



أبريل 2020

## ورقة منتدى أصوات لأجل المهجرين السوريين حول تأثيرات كوفيد19 على اللاجئين السوريين والاستجابة

### مقدمة:

أعد هذه الورقة منتدى أصوات لأجل المهجرين السوريين ، وهي تنظر في أهم تأثيرات انتشار وباء كوفيد19 على المهجرين السوريين في دول جوار سوريا ، وبشكل خاص في لبنان. تخلص هذه الورقة أن مجتمعات اللاجئين السوريين في دول المنطقة هي الأضعف وستكون الأكثر تأثراً جراء الأزمة الناجمة عن انتشار وباء كوفيد19.

من ناحية الاستجابة ، في حين تنصدر المؤسسات المحلية التي أسسها ويقودها سوريون الخطوط الأولى للاستجابة وتقديم الخدمات في أماكن الوصول في سوريا ودول جوارها ، تلحظ هذه المؤسسات أن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لا تزال تستلني مؤسسات المجتمع المدني السوري من عمليات صنع القرارات والسياسات المتعلقة بالاستجابة للتازحين داخليا ، اللاجئين والعائدين السوريين ، كما لم تقم بإجراءات عملية بعد لسماع أصواتهم واعتبارها.

خلال هذه الورقة وانطلاقاً من فهمنا للسياق وعلاقتنا الوثيقة بالمجتمعات المتأثرة ، سنقوم باستعراض أبرز التأثيرات العامة للوباء على المهجرين السوريين ، وسنقوم بشرح وجهات نظرنا حول طرق الاستجابة الأفضل والأكثر ملائمة للمجتمعات المتأثرة.

### أولاً: تأثيرات أزمة كوفيد 19 على اللاجئين السوريين:

- توقف حركة السوريين بشكل عام ، بما في ذلك عبر خطوط العبور داخل سوريا وكذلك عبر الحدود في المنطقة.
- **تفاقم عوامل الضغط على اللاجئين السوريين** في دول الجوار لعدة أسباب. ومع ذلك ، على الرغم من التدهور المتوقع في الظروف المعيشية في تلك البلدان ، لن تكون هناك زيادة كبيرة في ما يسمى بالعودة "التلقائية" ، حيث أيضاً ساءت الظروف داخل سوريا من أجل العودة الآمنة والكريمة إلى الوطن.
- في لبنان وتركيا ، يستمر الخطاب التمييزي والكراهية ضد اللاجئين السوريين ، في نفس الاتجاه الذي كان عليه قبل أزمة COVID-19.
- **تعليق إجراءات اللجوء في معظم البلدان المضيفة** ، مما يزيد من تفاقم أزمة اللاجئين المتعلقة بفترة الانتظار الطويلة التي يواجهونها بالفعل. تأثرت إجراءات لم شمل الأسرة بقرارات تعليق إجراءات اللجوء ، مما أدى إلى المزيد من الإحباط ، ويزيد من مخاطر انفصال الأسرة وآليات التكيف السلبية.
- **تفاقم الفقر والعوز بين اللاجئين السوريين** وزيادة الاعتماد على المساعدات في جميع الدول المجاورة. هذه نتيجة مباشرة لانتهاء الصمود والاعتماد على الذات بين المجموعات التي تمكنت من ذلك. تعتمد معظم أسر اللاجئين السوريين على العمل اليومي ، الذي شهد تعليقاً كاملاً بسبب سياسات الحكومة لمنع انتشار الفيروس. بينما يؤثر هذا العامل أيضاً بالمثل على المجتمعات المضيفة ، إلا أن مبادرات الحكومات للدعم الاجتماعي لا تزال حصرية للمواطنين فقط ، ولا تشمل اللاجئين.
- **تفاقم مخاطر حماية الطفل** ، والتي تتعلق بالحجر الصحي ، وإغلاق المدارس ، والضغط الاقتصادي على الأسر ، وتعريض الأطفال لأشكال مختلفة من مخاطر حماية الطفل مثل: العنف المنزلي ، وعمالة الأطفال ، والزواج المبكر ، وانفصال الأسرة ، وغيرها من السلبية آليات التعاون.
- **زيادة التوتر الاجتماعي** نتيجة للحظر الكامل على حركة اللاجئين السوريين في بعض البلدان مثل مخيم الزعتري في الأردن والعديد من البلدات في لبنان. سيؤدي ذلك إلى تفاقم الفقر وسيؤثر سلباً على تطبيق الحلول الدائمة للاجئين.
- كما هو الحال في المجتمعات المضيفة ، من المتوقع أن تزداد حالات العنف القائم على نوع الجنس والتسرب من المدارس.